أبو كَنو من مثواه الأخير يندب ونحن من أبراجنا نتراشق بما نكتب

ثامر

لا يمكن ان يختلف عاقلان على أن التعصب بكل انواعه هو آفة تنخر في عقل الفرد وتقوده الى كل ما هو شاذ في الأعراف، لأنها، أي الآفة، تحرره من سلطة عقله و تغيّب رقابة الضمير في حكمه على الأشياء، لذا ترتعش ذاكرته كلما ذكر الاخرون، بالتالي كل ما يحكيه يكون مبعث تشويش على الآخر كونه لا يرى الحق الا في نفسه والآخرون على باطل.

إن كانت مهمة المثقف هي تجسير الهوّة، تكون محاولة بناء الجدار العازل مهمة لا تحمد، فما بالك لو بلغ الأمر بمثقفنا وتورط بأجساد أهله مداسا له نحو هدفه في حين يرى في منيّة الغرباء ولطماتهم منجاة له، أليست تلك معضلة يفترض محاصرتها وليكن بجرع تنشط الذاكره قليلا.

لو إتفقنا جدلا على أن أسلوب الإنسان هو العاكس لشخصيته ومعيار تحديد ما يستحقه، وعلى أن الإطراء سواء جاء في محله او في غيره، فهو ذائب كالثلج لامحال، إذن دعونا نتفق على أن الإنعزالية والتنكيل والتشهير هي خصال إجتماعية منبوذة قبل ان تكون سياسية، و لو تفشت في وسط المتعلمين او نالت إعجابهم إنقلب ذاك المجتمع الى وكر للأوبئة وساعتها لن يفيد جلد الذات.

لو طلب منا تقييم الكاتب الذي يطنب في إمتداح حالة ثبت انها شاذة اومشكوك في أمرها، فهو إما يكون جزءا من ماكنتها اوفيها ما يلبي رغباته، لذلك تراه من جهة يغرق في تلميعها ومن جهة أخرى يتخمنا بتفاسير معنى الحرية وروح التعايش التي ترفض عقليته العيش معها، هذا عدا انك تراه حينا يوعظنا بالإلتزام الإعتدال والثبات في حين طلب النط من معلف لآخر ملازمه، وشعره لا يصدح إلا في حضرة السلطان كلما ضاقت به السبل، أما مفردات نثره فهي كذرات الملح فوق جراح أهله، كل هذه القتامة وكاتبنا يتباهى بعتمتها لسبب بسيط وهو أنها الأوفر حظا في تحقيق ما تصبو اليه عصبيته للحد الذي كاد بسطاؤنا يتصورون أن الحقوق لا تأتي إلا في فبركة ديباجة تسقيط الأكفاء المعذبين أو بقراءة قصيدة مديح في مجلس الوالي.

عودة الى العنوان و حكاية السكير أبي كنو: كانت أصوات أهل الولاية قد تعالت مستاءة حين أ ختير "أبوكنو" مترجما ثم دفتر دار الولاية، حيث بحت يومها الحناجر محذرة من عواقب إسناد مرتاد الحانات منصبا رفيعا، بل طامة الولاية الكبرى كانت حين إعتبر الوالي تكلم السكير العربية وإجادته الغناء بالتركية تزكية تكفيه لتولي منصب المترجم، بينما غض جنابه الطرف عن سيئات السكر وبذاءة الأسلوب وكأنها أمور معتاده، إذ لم يعرجنابه ولا حاشيته أي إهتمام للتحذيرات الى ان حل الذي حل بالولاية، إذن هل كان ابو كنو المذنب لوحده؟ مرت الأيام والولاية تغور في دهاليز ظلام دامس وصمت مريب، و إقتصادها وخدماتها وعلاقاتها العامة تسيئ يوما بعد يوم و الوالي يكبّر ويزمر بمترجمه الذي يجيد التركية لدرجة أنه أباح له السكر والسهر مع الغواني داخل القصر بعد أن رفعه الى دفتردار مما أفزع الاهالي والتجار الوافدين الذين قرروا في النهاية ترك الولاية و مقاطعة الاتجار بسوقها مفضلين الذهاب الى مكان أخر علهم يصونون فيه كرامتهم ويأتمنون على أموالهم، وبعد أن عمت الفوضى في كل الأنحاء، إضطر جناب الوالي الى إستدعاء الدفتردار والإستفسار منه عما يدور لكن بعد خراب البصرة كما يقال المثل.

في حينها، كان أبوكنو قد إختزل جل إستفسارات الوالي وأسئلته بفقرة جوابيه همسها في أذن ذلك الميت الذي صادف أن مرت جنازته امام القصر أثناء إستجواب الوالي له، وقد إضطر أبو كنو قراءة الجملة أمام الوالي أيضا بعد أن هدده بقطع راسه إن لم يفصح عما همسه في أذن ذلك الميت، اليكم نص الفقرة المفترضه ألتي همس بها أبو كنو في أذن الميت: "يا أيها المغادر الى دار الحق، بلغ رب السماوات وملائكته وأسلافنا الرافدين، قل لهم بحق السماء، إني برئ مما يحل في الولاية، لأن الولاية التي يديرها حاكم منح سكيرا مثلي شهادة العمل مترجما له ثم دفتردارا، فهو حاكم أهوج قد فاته الرجم، و حال ولايته لن يكون أفضل من حال سوق النخاسة فيه يداسُ على القانون ويبصق الأمعات بوجه الأخيار".

أما اليوم يا سادتي: بعد التجربة الحياتية التي خاضها أبو كنو ما بين السكر والترجمة وبين الدفتردارية وترف الغواني، يرقد في مثواه الأخير لأكثر من قرن راضيا حيث التراب منامه الوفير وزاده الأبدي، لكن الحياة الدنيا علمته، وسكينة الآخرة غيرته الى ناصح نادم، وها هو يندب و يصرخ من شدة أسفه علينا نحن الأخلاف الذين لم نتعظ قيد شعرة من تعاسة تجربة الوالي وعواقب منح الحاناتي شهادة العمل في القصر، إن أبو كنو اليوم يا إخوان يذرف من قبره دموع الخيبة والحسرة على الذين لم يجدوا إلا في سليطي اللسان وكارهي بني قومهم رموزا يصلونها بمشاعل تنير درب الامم وثقافتها!

إنها مأساة ما بعدها مأساة، وأظنها إشارة تكفي حتى لمن لا حلم له.

الوطن والشعب من وراء القصد.

المسؤول وبطانته.. من يقود من؟

حميد الموسوي

اشار عبد الله بن العباس على الامام علي ان يولي الزبير بن العوام على المدينة المنورة وان يعطي امارة مكة لطلحة بن عبيد الله، رفض الامام علي هذه المشورة قائلا: انا اعرف من اولى ومن اخلع.. وعليك ان تشير وان تطيع.

لقد شعر الامام بأن رفضه لمشورة عبد الله بن العباس ترك اثرا محبطا في نفسه وشعورا بعدم الرضا من رفض الامام ولذلك وضح له واجبات المستشار الناصح وتسليمه بالطاعة سواء قبلت المشورة او رفضت اذ ليس بالضرورة ان تكون صائبة.

فمثلما للناصح تصوراته ورؤاه فأن للمسؤول فكرة وبعد نظره وتقليبه للامر ومن ثم الحكم عليه بتصويبه او تخطئته والاخذ به او رفضه حتى وان كانت المشورة مطلوبة... وامرهم شورى بينهم... وشاورهم في الامر، فمن المعيب ان يأخذ بالنصائح اخذ المسلمات فيتحول بمرور الزمن الى اداة لتنفيذ املاءات الحاشية. وعلى ذكر الحاشية وإتماماً للفائدة هناك عدة استعمالات لهذه المفردة.

الحاشية من كل شيء: جانبه حاشا: كلمة استثناء. الحشو ما يحشى به الشيء حاشية الثوب: طرفهُ: الحشوية طائفة تمسكوا بالظواهر وذهبوا الى التجسيم. عيش رقيق الحواشي: ناعم في دعة. رجل رقيق الحواشي: لطيف الصحبة. الحواشي من الابل صغارها، ومن الرجل دائرته القريبة قد تسمى: حاشية، وحوشية بلهجة الجنوب: جماعة الشيخ وادواته التنفيذية ايام الاقطاع.

ذكرني بالحاشية او الحواشي رجل مصلح احب فيه بساطته وتواضعه واحترم اعتداله وقبوله الرأي الاخر واعجب من ذلك. هذا الرجل العرفاني المتحضر له صديق حميم يناقضه التوجه ويتقاطع معه في الرأي ومع ذلك يلازمه كظله!.

قال له ذات يوم: اتدري ان اخفاقكم وتراجعكم وكل مشاكلكم سببها الاول والاخير "الحواشي". اجابه ربما واسرها في نفسه ولم يزد على ذلك. وذات يوم توجه الرجل لزيارة احد المسؤولين غير المريحين بسبب عجرفته الفارغة وابتعاده عن الناس وعدم تقديم اية خدمة من خلال مسؤوليته الامر الذي نفر الناس منه وجعلهم يذكرونه بسوء. فوجده محاطا بحاشية "ابّيات" مضبوطين وصاحبه الحميم احدهم!.

الرجل الطيب لم يطلب حاجة من المسؤول وذكره بخدمة الناس وبعظم الامانة التي يحملها وخوفه من فتنة الكرسي ومصير من سبقوه، وحين غادر مكتب المسؤول رافقه صديقه الحميم الذي حذره من "الحواشي".

وحين ودعه قال له الرجل الطيب: لقد تأكدت لي رؤيتك حول "الحواشي" ميدانيا هذه الساعة وساحرص على تطبيقها مع ان حاشيته مجرد رفاق طريق وصحبة مجالس. ومن يومها بدأ الرجل ينسحب من "الحاشية" متذرعا بشتى الوسائل والحجج والاعذار حتى ابتعدوا واحدا تلو الاخر حتى اذا اطمأن من ذلك شرع بالظهور منفردا مرة وبصحبة مرافق او قريب مرة اخرى مستبدلا اياهم بين حين واخر مخافة ان يقع في المحذور كون الحاشية الثابتة توحي لمن تحيط به زخرف القول وتزين له القبيح وتقبح الجميل لتحافظ على رضا المسؤول وتستدر المزيد من الامتيازات والمكاسب وليسقط المسؤول في عيون الناس وليسقط الناس اجمعين. مع ان هذا الرجل الخير ليس بمسؤول ولا متنفذ دائرته لاتتجاوز المسجد والمنبر وساحته بيوت الفقراء واعمال الخير واصلاح ذات البين.

درس يجدر استيعابه من قبل كل ذي شأن: مرجعيات دينية، وجهاء شيوخ عشائر، علية القوم، وقبلهم وفي مقدمتهم المسؤولون الحكوميون كبارا ومتوسطين وصغارا.

وليضعوا نصب اعينهم ما فعلته الحواشي والدوائر المقربة من مراكز القرار في السلطة السابقة وما خلفته من كوارث وسببته من ويلات حين اوهمت رؤسائها وجعلتهم يصدقون ان باستطاعتهم تدمير جيوش ثلاثين دولة واسقاط جبروتها بدخان "التايرات المحروقة"وحفنة تراب!.

دفعني العجب والاستغراب وشجعتني الصداقة لتوجيه هذا السؤال الى مقرب من مسؤول كبير: صاحبك يرى "الارضه" تنخر في مكتبه فيرفعها ويضعها على كرسيه!.

قال: الكرسي ابسط وارخص من المكتب!.

قلت: لااستبعد احد امرين:

اما ان يكون مغشوشا واما ان تفرض عليه.

قال: بل مغشوش!.

قلت: ومن غير الحواشي؟!.

ومن غير البطانة؟!.

وسوى الروم خلف ظهرك روم
فعلى اي جانبيك تميل

الخاص والعام في ازمة تشكيل الحكومة العراقية

سمير اسطيفو شبلا

ان من يصنع التاريخ ليست الافكار وحدها، بل هناك القوى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية لها دور فعال في نسج الحياة وصنع التاريخ، عليه عند طرح الافكار وخلال عملية تمحيص وفعل وردات افعال وخلال فترة من الزمن لا يمكن قياسها بالمسطرة او تحديدها، تجعل هذه الافكار الامر ممكناً لكي ينتقل المرء او المجموعة او المجتمع او المكون الى تقبل الامر! وبالتالي الذهاب الى التطبيق العملي والفعلي للفكر المطروح! ولكن هذا الكلام ليس سهلاً مثل كتابته بسطور، ولكن يحتاج الى المرور وتجاوز مرحلة لا بل مراحل تطور المجتمع، فهل نحن الان في ازمة تشكيل الحكومة تجاوزنا المراحل الثلاث؟: مرحلة ١ ان الافكار هل جعلت الامر ممكنا؟ ومتى ننتقل الى مرحلة ٢ تقبلنا الامر كقادة منتخبين من قبل الشعب؟ اذن لماذا لا يوجد تطبيق لحد الان؟ "مرحلة ثالثة" في رأيي المتواضع سبب عدم التطبيق او التوافق او سموه ما تشاؤون هو :اسقاط الخاص على الاخرين! نعم المشكلة تأتي من هنا والخطر يكمن لنا من تمسكهم بأن الخاص وحده على حق!

واليكم البرهان نحن على عتبة نهاية الشهر الرابع من ازمة تشكيل الحكومة، و لم يتمكن رؤساء اكبر كتلتين فائزتين من تحقيق ولو لقاء كسر الحاجز النفسي، وبعد اكثر من شهرين تم اللقاء وتكررت اللقاءات الاخرى مع الكتل النيابية المؤثرة على مستوى اللجان التي قطعت شوطا كبيرا في انجاز اعمالها، وكلما نرى ابتسامة احدهم "كما يرى إلزميل ادور مرزا" على التلفزيون نستبشر خيرا، وخلال اقل من ٢٤ ساعة نرجع الى خط الانتظار والترقب، اذن نحن لحد الان لم نتجاوز المرحلة الاولى ان ننتقل بما هو كائن الى ما ينبغي ان يكون، اي جعل تقبل الفكر ممكنا ومن ثم تطبيقه، والسبب ليس تمسك دولة القانون بمرشح واحد كرئيس للوزراء على ما يبدو والا لكانت الحكومة قد رأت النور خلال الفترة الدستورية فقط، وانما تمسك كل قائمة بخاصيتها "وهذا طبيعي" ولكن من غير الطبيعي هو فرض هذا الخاص "كفرد" على الخواص الاخرى عموماً، وكاننا امام حالة مرضية يُجبَر فيها المريض بضغط الدم على الاكل المالح، او وضع كمية كبيرة من السكر في شاي مريض السكر، انه لا يستسيغه وحسب، بل انه يؤثر على صحته في المستقبل وزيادة احتمال تعرضه للخطر، هذا هو حال العراق وقادته اليوم، انهم يريدون ارضاع الطفل الوليد بالكبة قبل الحليب انني هنا لا اصدر الاحكام كوني غير مؤهل لذلك، ولكن من خلال قراءتنا للواقع نلمس بان خصوصية الفرد وحتى الجماعة يُراد فرضها على الاخرين متناسين نسبية القيم، بما معناه: هل ان عائلتي وحزبي وعشيرتي ومذهبي وفكري وطائفتي هي انبل العوائل والاحزاب والعشائر والمذاهب والافكار والطوائف؟ هنا نصل الى النقطة الحرجة! كل جانب يدعي ذلك ولكن، وجوب ان لا نبقى حائرين عند وقوفنا عندها، انها نقطة الشجاعة والجرأة والتضحية، نعم امامنا نسبية الخصوصية "فكرية – حزبية – قومية – مذهبية" فهل نقدر ان نتنازل عن نسبة من هذه الخصوصية لصالح العام "الوطنية" اليس الخير هو المشترك بين الجميع اذن يكون سقف الحق اعلى من سقف قوميتي وحزبي وفكري ان تطلب الامر "العام" ذلك، لا يمكن ابدا ان نفكر بأن خاصنا هو عام للاخرين! لانه لا يمكنك ان تكشف الاخرين وخواصهم ان لم تعرف ذاتك انت اولا، عليه كنتيجة ان كنت تريد ان يعترف الاخرون بحكمتك وعقلك وافكارك وعاداتك وتقاليدك وحتى طقوسك وجوب ان تستكشف عادات وطقوس وافكار وقيم الاخرين المختلفة عنك وفي بعض الاحيان المتناقضة معك، ومن امثلة ذلك ما ينطبق على اللغة العربية مع اللغات الاخرى، والثقافة مقابل الثقافات، والتاريخ مع التواريخ، والحضارة مع الحضارات، والمذهب مع المذاهب، اذن هناك عدم مساواة! وهذا عدم المساواة هو ما يسمى التنوع والتعدد، وازمة تشكيل الحكومة العراقية هو في قبول هذا التنوع والتعدد أي ما نكتبه ونؤمن به الا وهو: قبول الاخر، كل الاخر، لانه يجب احترام خصوصيات وقوميات ومذاهب الاخرين ان اردنا ان تحتَرَمَ خصوصيتنا "فكرنا وحزبنا وتاريخنا وثقافتنا ولغتنا" اذن لا يمكن اسقاط خصوصيتنا على الاخرين وبعدها نقول تعالوا نتفاهم، انت البستني قميصا ضيقا وبنطلونا واسعا ليس على قياسي فكيف اسير نحوك؟ النتيجة وخلاصتها تكمن انه لا يوجد شخص او مكون او فكر او حزب او مجموعة او قائمة ائتلافية او طقس او عادة او لغة صالحة للاخرين وفي كل زمان ومكان! فقط الخير وفعله موجود في كل زمان ومكان، وكذلك الدفاع عن الحقوق موجودة في كل زمان ومكان ما دامت غير خاضعة لمختبرات السياسة الحزبية والمصالح الشخصية للافراد والمجموعات، وخاصة نحن اليوم نعيش عادات وطقوس وثقافة وحضارة وتاريخ وسياسة الاخرين بكبسة زر، فهل نرضى ان نكون مثقفين حقاً ام نبقى عند خط اشباه المثقفين وننتظر الحدث؟ ان واجبنا ليس اكتشاف الماضي وكيف يجب ان اطبقه على الاخرين، نحن اليوم غير متفقين وغير متفاهمين بيننا كعراقيين في تشكيل الحكومة المنتظرة بسبب هذه "العدم مساواة" التي عبرنا عنها، والسبب هو عصياننا داخل دائرة خواصنا وعدم محاولتنا للتخلص من هذه الشرنقة، الستم معي الان ان ازمة تشكيل الحكومة العراقية هي في عدم الخروج من عنق الزجاجة؟ الا يستاهل العراق المقسم وشعبه الجريح حتى ان تطلب الامر ان نكسر الزجاجة لخاطر عيون العراق، الشعب مكسور الخاطر اليوم ولكن غداً محتمل ان ينزل الى الشارع ويطالب باعادة الانتخابات، وخاصة اذا شعر بان الحق اصبح باطلا والباطل حقا! يصبح الباطل حقا عندما افرض خاصيتي على الاخرين ولا اعترف بخصوصيات الاخرى – من هنا دكتاتورية حديدية – لاقيم ولا حرية ولا حقوق انسان يبقى الحق حق والباطل باطل عندما يكتشف صفات وخواص الاخرين ويفتش ويلتقي عند المتقاربات عندها تكون العدالة والمساواة هذه كانت النتيجة اما الخلاصة فتكمن ان عراق اليوم بحاجة الى وضع حجر الاساس للسلوك الانساني المبني على الثقة والاحترام المتبادل عند قبول الاخر بتعدد وتنوعه، ولا ننكر ان هذا يتطلب تضحيات متبادلة منها كبيرة وتجاوز الامر الممكن لنلتقي عند نقطة القبول منطلقين الى التطبيق العملي والعراق يستاهل.

صلاح زينل

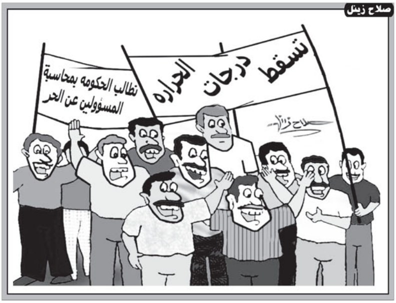
تسقط درجات الحراره
نطالب الحكومه بمحاسبة المسؤولين عن الحر
صلاح زينل

قضية شعبنا بين الشأن الوطني وخيار التدويل

يعقوب كوركيس

أصبحت قوة صناع القرار السياسي الوطني في عراق اليوم تقاس بمدى العلاقات والدعم والمساندة التي ينالونها من لدى قوى أقليمية وحتى دولية، بالرغم من الدعم والتأييد الشعبي الذي حققه هؤلاء القوم في الانتخابات الأخيرة، والتي تمخض عنها كتل سياسية قوية بحجمها البرلماني ولكنها أفصحت عن ضعف مزمن في صناعة قرار سياسي وطني يُجمع عليه في حده الأدنى والذي يُمكن في الاخير من تشكيل حكومة ذات قاعدة سياسية وجماهيرية واسعة تكون قادرة على التصدي للمهام والاستحقاقات القادمة. ونتيجة هذا الوضع أصبحت قضية تشكيل الحكومة العراقية شغل شاغل للمحيط الأقليمي والدولي، ونرى تسابق الكتل السياسية العراقية لتدويل توجهاتها ورؤيتها السياسية الخاصة بالشأن الوطني الداخلي في محاولة لكسب التأييد والدعم بمختلف أشكاله. وهذا المفهوم السياسي الحديث نوعاً ما، يعني في جوهره كسر القاعدة الذهبية إلا وهي الشأن الوطني الداخلي والذي كان ولا يزال شماعة تبجحت بها أزمان طويلة دول وأنظمة شمولية، وأخذتها ذريعة لقمع وأضطهاد شعوبها.

ومن هذا المنطلق لابد لنا كشعب وكقوى سياسية قومية كلدانية سريانية آشورية الخروج من شرنقة الشأن الوطني البالية والأنطلاق نحو افاق أخرى بحثاً عن أصدقاء وداعمين لقضية شعبنا التي كانت الضحية الأولى للانظمة الشمولية في العراق، ودفعنا ثمناً باهظاً في أرضنا ودمنا التزاماً بالنهج الوطني، حيث أستبدت كل الأنظمة منذ العهد الملكي إلى اليوم في التعامل والتعاطي مع شعبنا وحقوقه، وهجر شعبنا وذبح وقمع وأعدام أمام أنظار العالم دون أن يرف لاحد جفن متذرعين بان القضية شأن وطني داخلي. واليوم أصبح هذا المفهوم شيئا هلاميا غير محدد الملامح تتسابق فيه القوى السياسية العراقية إلى العواصم العالمية والأقليمية لبحث قضايا وشؤون عراقية خالصة دون أن تعير الشأن الوطني العراقي أي أهمية. وقضية حقوق شعبنا في العراق ليست بأقل شأن من بقية القضايا الأخرى، فقد بقيت هذه القضية عرضة للتعامل الدموي ولم يتم أنصافها خلال عمر الدولة العراقية المعاصرة وتم التعامل معها وكأنها أمر بسيط لا يسترعي أنتباه الساسة. وفي هذا المنحى وجب خلال المرحلة القادمة التي ستشهد نقلات نوعية في العملية السياسية العراقية أن نعمل لترجمة المواد والنصوص الدستورية التي تخص شعبنا وحقوقه على الأرض، وخصوصاً تلك المتعلقة بالإدارة المحلية في سهل نينوى والمطالبة بفيدرالية ثقافية – سنتحدث عنها بالتفصيل في مقال قادم – وهاتان القضيتان تمثلان لشعبنا طريق البقاء والتواصل وترسيخ الوجود في أرض الأباء والأجداد. وتطبيق هذه المواد الدستورية هي رهن بالإرادة الوطنية العراقية والتي أثبتت إنها لا تبالي كثيراً بما تعانيه الشعوب والأقليات العراقية الأصيلة في ظل المتغيرات التي عصفت بالعراق خلال العهود الماضية والأن ايضا، حيث لم تول الحكومات الماضية الاهتمام الكافي بمعاناة شعبنا ولم ترتق في معالجاتها إلى مستوى الهجمات والأستهداف المباشر لشعبنا الذي قتل وهجر لأسباب دينية وقومية. واليوم بات من الضروري أظهار معاناة شعبنا في صورتها الحقيقية وكسب الرأي العام والقوى المؤثرة دوليا في صناعة القرار السياسي العراقي إلى جانب حقنا القومي والوطني، والضغط باتجاه تطبيق المواد الدستورية المتعلقة بشعبنا على الأرض، وبالتالي تحقيق العدالة والشراكة الوطنية الحقيقية اللتان لم تتحققا في ظل حكومات المحاصصة الطائفية والحزبية التي اقصيت منها مكونات عراقية أصيلة على خلفية الأستحواذ الكامل على كل مقدرات الدولة العراقية، ما أدى بالتالي إلى تقسيم المجتمع العراقي إلى خلفيات طائفية وقومية من الصعب تجاوزها إلى هوية وطنية يعتز بها وتكون المرجع الاساس لحل كل الخلافات التي قد تظهر مستقبلا. لذا فمن حق شعبنا أن يبحث على المستوى الدولي عن منابر لطرح حقوقه وكسب الأصدقاء إلى جانب قضيته والضغط باتجاه تحقيق كل مفرداتها على الأرض.

باختصار

الخلاف حين يفسد

خالد القيسي

في تطلعنا الى مستقبل افضل بعد ان املنا التغيير او كنا نظن ذلك بالاحسن والكثير.. فجاءت المفاجأة بما لايسر رغم ان طموحنا سهل في تأمين حياة مستقرة ووضع آمن وعيش متوازن..ولكن يبدو اننا نحلم بتحويل الصعاب الى واقع يلامس تطلعاتنا.. تعارض مع الامكانات في نهاية دورة رئاسية وبداية اخرى جديدة بددت امالنا واحلامنا في الانجازات.. ووضع امامنا التقصير بتكرار السيرة بخطط ومشاريع ليس لدينا القدرة على تنفيذها.. وكان هذا سيئا.. الا ان الاسوأ هو الفشل في تشكيل حكومة تحقق مانرجوه ولاتقودنا الى الاحباط..

صحيح ان الاختلاف مطلوب ولكن عندما لا يأخذ مداه الطبيعي وخاصة في الاراء والمواقف الى حد يفسد في اقرار حكومة منتخبة يبدو غريبا ومستهجنا من عامة الناس.. فالطريق الى حل المشاكل والمعضلات في الحوار الجاد والمخلص في ايجاد صيغ الشراكة الحقيقية لضمان النهج الحكومي الديمقراطي المستمر والناجح.

ان الخلافات المستمرة والحوار الماراثوني الممل يضعنا او يوصلنا الى مخاطر ووضع امني اكثر هشاشة عندما يعجز سياسو المرحلة الحالية عن اطفاء سعير الخلافات "المصلحية" وتصادم الاراء..!

فالوصول الى حل عملي ومقبول يكمن في اعتراف كل الاطراف في فشلها بتقديم رؤية يعول عليها في الخروج من المواقف والسجالات الهدامة.. والتشبث في الرأي بدافع الانانية والعناد.. وفهم طبيعة مرحلة ما بعد التغيير والتنازل من قبل الجميع.. خدمة لهذا البلد الجريح الذي لايتحمل ما هو أسوأ من ذلك..